





المملكة المصرية

وزارة الخارجية

رقم ١-١٩٢٦

الحدود الغربية لمصر

الاتفاق الإيطالي المصري

المؤرخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٢٦



## الاتفاق المعقود بين مصر وإيطاليا

المؤرخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥

بشأن تعيين الحدود الغربية للقطر المصري

ان حضرة صاحب الجلالة ملك إيطاليا

و حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

رغبة في تعيين الحدود بين أراضي رقة الإيطالية والأراضي المصرية ؛

قد عينا مندوبين عنهما مع تفويضهما تفويضا تاما وهما :

من قبل حضرة صاحب الجلالة ملك إيطاليا : النبيل لازارو مركيز نجروتو  
كامبيازو ؛

ومن قبل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر : حضرة صاحب الدولة  
أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية .

فبعد أن تبادل المفوضان أوراق تفويضهما السلطة التامة ، وبعد أن تبين  
لهما صحة هذه الأوراق ، قد اتفقا على ما يأتي :

مادة ١ — يتبدئ خط الحدود بين أراضي رقة الإيطالية والأراضي المصرية  
من نقطة على الشاطئ شمالي السلوم تبعد عشرة كيلومترات عن بيكون بوينت  
(عزلة القطار) . ومنها يتجه بشكل قوس دائرة مركزها بيكون بوينت  
(عزلة القطار) ونصف قطرها عشرة كيلومترات من النقطة المذكورة حتى  
يتلقى بمسرب الشفرزن . ومنه رأسا يتبع الخط من الغرب لمسرب الشفرزن  
مارا بسيدى عمرو ويرشفرزن وير الشقة . وهنا يترك الخط لمسرب الشفرزن  
ويسير رأسا غربى طريق القوافل القديم الذى يتجه نحو الجهة المعروفة بملاذ

سيدى ابراهيم . ثم يتبع غربا مسرب الاخوان حتى ملتقى مسرب القرن  
في الجهة المعروفة بالقرن والقرنين . ومنها رأسا غربى مسرب القرن حتى يلتقى  
هذا المسرب بمسرب المعجروم . ومن نقطة ملتقى مسرب القرن بمسرب  
المعجروم يسير الخط رأسا غربى مسرب المعجروم حتى حد واحة ملقا . ويسير  
الخط بعد ذلك ابتداء من نقطة اتصال مسرب الاجرام شمالى واحة ملقا في اتجاه  
عام نحو الجنوب الجنوب الشرقى مارا بواحي ملقا وغجاب الغاية الدرجة ٢٥  
من خطوط الزوال شرقى جرينوتش ، بحيث لا يمر بعد تقاطعه بمسرب جالو  
بأية نقطة تقل عن عشرة كيلومترات غربى مضيق المناسيب وورلنس .  
ثم يستمر الخط متبعا للدرجة ٢٥ من خطوط الزوال شرقى جرينوتش حتى  
يلتقى خط الزوال المذكور بالدرجة ٢٢ من خطوط العرض شمالى خط  
الاستواء .

مادة ٢ — قد يتن خط الحدود المعين في المادة الأولى باللون الأحمر  
على الخريطة المرفقة بهذا وهي تعتبر جزءا متمما لهذا الاتفاق .

مادة ٣ — تعين السلطات العليا لكل من الحكومتين المتعاقدين في ظرف  
ثلاثة شهور من تاريخ اعتماد هذا الاتفاق لجنة مختلطة لتحديد في الأراضي  
نفسها خط الحدود المبين في المادة الأولى .

مادة ٤ — تعهد الحكومتان المصرية والاطالية بضمان حرية مرور  
القوافل الايطالية والمصرية المتوجهة من السلوم الى جنجوب ضمنا تاما على  
طرق القوافل .

ولا يدفع أى رسم أو أية ضريبة لمرور هذه القوافل التي يجوز لها تملأ أن  
تستمر في استعمال مياه الصحاري لحاجاتها العادية وكذلك الماءى الموجودة  
بالقرب من الطرق المشار اليها .

مادة ٥ — رغبة في توفير مياه الشرب لسكان السلوم تتنازل ايطاليا لمصر  
عن ملكية بئر الزملة التي تستغلها الآن الحكومة الايطالية وعن منطقة تحيط بالبئر  
المذكورة وممر من الأرض يكون اتجاهه على محور وادى الرملة يكتفى لايصال  
هذه البئر بالحدود المصرية .

وتعبر اللجنة المختلطة المنصوص عليها في المادة الثالثة مساحات المناطق  
السابق الإشارة إليها، على أنه من المتفق عليه منذ الآن أن المنطقة التي تحيط  
ببئر الرملة لا يجوز أن يزيد نصف قطرها على خمسمائة متر وأن تدخل أرض  
المرمن بئر الرملة لغاية الحدود المصرية ضمن الحدود التي تكون ضرورية  
فقط على أن لا يتجاوز عرضها بحال من الأحوال ثمانمائة متر .

ومن المتفق عليه أيضا أن المناطق المشار إليها يجب أن تكون في أية نقطة  
بعيدة عن الشاطئ بمائتي متر على الأقل .

مادة ٦ - يكون مفهوما أنه عند استعمال مياه بئر الرملة يجب على الحكومة  
المصرية أن تخصص مقدارا كافيا من المياه لحاجة السكان المحليين الإيطاليي  
التابعة ، ويحدد هذا المقدار بمعرفة اللجنة المختلطة المنصوص عليها في المادة  
الثالثة .

مادة ٧ - تتعهد إيطاليا ومصر باتخاذ الوسائل اللازمة لمنع غارات  
العربان كل فيما يتعلق بأراضيها .

مادة ٨ - تعين الحكومتان في خلال الثلاثة الشهور التالية لاعتماد هذا  
الاتفاق لجنة مختلطة لتسوية المسائل الآتية :

( ١ ) جنسية سكان المنطقة الداخلة في العشرة الكيلومترات شمالى السلوم  
وسكان مجموعة واحات جنوب لثغرير ما اذا كان يصح منع حق الخيار  
والى أى مدى والى أى السكان أو بعضهم ؛

( ٢ ) رسوم المرمى والسقاية والبذار فيما يتعلق بالسكان الرحل الذين  
يتنقلون على خط الحدود على قاعدة مبدأ تبادل الاعفاء من كل رسم  
وضريبة ؛

( ٣ ) النظام الجمركى للتجارة على الحدود على قاعدة التساهل من الجانبين  
فيما يتعلق بتعريف الرسوم الجارى العمل بها الآن مراعاة للحالة التي يكون عليها  
سكان الحدود على أثر تعيين خط الحدود بين مصر وبرقة تعيينا نهائيا ؛



(٤) المسائل القضائية الخاصة بالأشخاص الرحل لتقرير محاكمة هؤلاء الأشخاص سواء أكانوا إيطاليي التبعية أم مصريين ، أمام المحاكم وهيئات القضاء في مناطق الحدود التي يوجدون في دائرتها .

ويكون من المفهوم أيضا أنه إذا أقام هؤلاء الأشخاص مدة تزيد على سنة في إحدى مناطق الحدود يكونون خاضعين لنظام الضرائب المقررة على الرحل المعمول به في المنطقة المذكورة .

مادة ٩ — كل خلاف يقع في تطبيق هذا الاتفاق يعرض على لجنة تحكيم تؤلف من مندوبين يعينهما كل من الحكومتين المتعاقبتين ومن رئيس يعين بالاتفاق بينهما .

وتصدر قرارات اللجنة بأظلية الآراء .

مادة ١٠ — يعتمد هذا الاتفاق بعد التصديق عليه من برلمان كل من الدولتين ويكون تبادل الاعتماد بروما في أقرب وقت .

بناء على ذلك قد وقع المفوضان المذكوران هذا الاتفاق المحرر من نسختين ووسماه بختميهما ما

صدر بالقاهرة في السادس من شهر ديسمبر سنة ١٩٢٥

أحمد زيور      نجروتو كامبيازو







## محضر توقيع الاتفاق

بين الحكومة المصرية والحكومة الإيطالية بشأن تعيين الحدود بين مصر و بركة

في اليوم السادس من شهر ديسمبر من السنة الخامسة والعشرين بعد الألف  
والثمانمائة بالقاهرة ، اجتمع في إحدى غرف رئاسة مجلس الوزراء ،

حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية  
ممثلاً للحكومة المصرية ومعه حضرة صاحب السعادة إبراهيم وجيه باشا وكيل  
وزارة الخارجية ؛

وسعادة النيل لازارو مركيز نجروتو كامبيازو الوزير المفوض ممثلاً للحكومة  
الإيطالية ومعه المندوب الإيطالي جناب الكومندور رفايلى جواريليا من  
مستشارى السفارات ؛

لتوقيع الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة إيطاليا بشأن تعيين الحدود  
بين مصر و بركة .

فبعد أن تبادل ممثلتا الحكومتين أوراق تمثيلهما السلطة التامة وبعد أن  
تبين لهما صحة هذه الأوراق قال حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا إن من  
واجبه أن يوجه نظر سعادة المركيز نجروتو كامبيازو الى ما نعلقه مصر من  
الأهمية كدولة اسلامية على حماية الأماكن الدينية بحضوب وأن يعرب عن  
رغبته فى التأكد من ممثل الحكومة الإيطالية من نيات حكومته فى هذا الشأن .

فأجاب سعادة المركيز نجروتو كامبيازو بأنه رُخص له إبلاغ الحكومة  
المصرية أن الحكومة الإيطالية ، مسترشدة بالمبادئ التى كانت على الدوام  
رائد إيطاليا فى سياستها كدولة اسلامية كبرى ، متصدرة عند العمل بالاتفاق



الخاص بالحدود بين برقة ومصر مرسوما يكفل حرية الأماكن الدينية  
الاسلامية يحضوب وحرية الدخول اليها والعبادة فيها لجميع المسلمين وحرية  
وصول النذور الى تلك الأماكن .

ثم أبدى حضرة صاحب الدولة أحمد زيور بلشا رغبته أيضا في التاكيد  
من نيات الحكومة الايطالية نحو سكان مناطق الحدود المتهمين بجرائم سياسية  
الذين قد تجرى محاكمتهم بمعرفة السلطات الايطالية .

فأسباب سعادة المركز نجروتو كاميازو بأنه رخص له أن يبلغ الحكومة المصرية  
أن الحكومة الايطالية ستصدر عند العمل بالاتفاق المشار اليه مرسوما بالعفو  
العالم عن الجرائم والجنح السياسية التي وقعت حتى يوم توقيع الاتفاق من  
سكان المناطق التي حددت .

وقد شرع بعد ذلك في توقيع الاتفاق .

وبإثباتنا لذلك قد حوز هذا المحضر من نسختين وأمضى ما

رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية	الوزير المفوض
أحمد زيور	ممثل الحكومة الايطالية
ابراهيم وجيه	نجروتو كاميازو
	رفائيلي جوارديليا

كتابان تبودلا بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بين حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا وزير الخارجية وجناب المركز لازارو نجروتو كيبازو رئيس الوفد السياسي الايطالى ، بشأن تنفيذ الاتفاق المقصود فى ذلك التاريخ بين مصر وايطاليا

القاهرة فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥

عزيزى المركز

نظرا لأن الحاجة ماسة الى تعيين خط الحدود بين اراضى مصر وأراضى برقة تلافيا للحالة الحاضرة الضارة بمصالح القطرين . أبادر باخطار جنابكم بأن الحكومة المصرية قد وافقت طبقا لقرار مجلس الوزراء على أن يكون الاتفاق الذى وقعنا عليه اليوم نافذ المفعول بصفة وقتية رعاية لمصالح القطرين .

وتفضلوا يا عزيزى المركز بقبول فائق احترامى

أحمد زيور

القاهرة فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥

يا صاحب الدولة

أتشرف باخطار دولتكم بأننى تسلمت . مؤرخا بتاريخ اليوم ، كتابكم الذى تفضلتم فأبلغتمونى به أنه نظرا للحاجة الماسة الى تعيين خط الحدود بين مصر وبرقة تلافيا للحالة الحاضرة الضارة بمصالح القطرين قد وافقت الحكومة المصرية طبقا لقرار أصدره مجلس الوزراء اليوم على أن يكون الاتفاق الذى وقعنا عليه اليوم نافذ المفعول بصفة وقتية رعاية لمصالح القطرين - ومن المفهوم أن الحكومة الايطالية ستقوم من ناحيتها . مع تنفيذ هذا الاتفاق ، بوضع التصريحات التى تشرفت بالافضاء بها الى دولتكم عند التوقيع على الاتفاق المذكور موضع الاجراء .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق احترامى

نجروتو كامبازو

## بيان موجز

جاء في فرمان الشاهانى الصادر فى ٢١ ذو الحجة سنة ١٢٥٦ ( ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ) الى ساكن الجنان محمد على باشا ما يأتى :

” ..... وبمناسبة ذلك صممنا على تثبيتكم فى الحكومة المصرية الميينة حدودها فى الخريطة المرسلة اليكم من لدن صدرنا الأعظم والمبصومة بخاتمه ومضناكم فضلا عن ذلك ولاية مصر بطريق التوارث الخ “ .

ولعدم الاهتداء الى الخريطة المذكورة فى محفوظات الحكومة المصرية خلال المفاوضات مع ايطاليا ، عهد حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية الى حضرة صاحب السعادة وزير مصر المتفوض لدى الحكومة التركية فى برقية أرسلها اليه بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٢٥ طلب صورة تلك الخريطة من هذه الحكومة .

فأرسل سعادته ضمن كتاب تاريخه ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥ رقم ٣٦٥ الى وزارة الخارجية الوثائق الآتى بيانها :

أولاً .. صورة فرمان الشاهانى الصادر فى ٢١ ذو الحجة سنة ١٢٥٦ ( ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ) ؛

ثانياً — صورة من أصل الخريطة التى أرفقت بالفرمان المالف الذكر وفيها بيان حدود القطر المصرى ؛

ثالثاً — صورة كتاب من صاحب الفخامة الصدر الأعظم جواد باشا الى رئيس الديوان الهمايونى بتاريخ ٢٢ رجب سنة ١٣٠٩ ( أى إبان جلوس حضرة صاحب السمو عباس حلمى باشا على الأريكة الخديوية ) ؛

رابعاً — صورة كتاب من صاحب الفخامة الصدر الأعظم فريد باشا الى رئيس الديوان الهمايونى بتاريخ ٣٠ ذو القعدة سنة ١٣٢٣ ( أى فى وقت حادثة الحدود السياسية المعروفة بمحاذة العقبة بين الحكومتين العثمانية والمصرية ) .

والذى يؤخذ من هذين الكتابين أن خريطة حدود مصر الملحقة بفرمان  
تولية ساكني الجبلان عهد على باشا ظلت مجهولة المكان زمانا طويلا في محفوظات  
الديوان الهايوني بالآستانة .

وتخاب حضرة صاحب السعادة وزير مصر المفوض لدى الحكومة التركية  
والكتابان الملاحقان به منشورة قويا بعد ( راجع الوثيقة رقم ٥ ) .

وبلى ذلك في الوثيقة رقم ٦ صورة من الخريطة المولمأ اليها ، والذى يؤخذ  
منها هو أن أراضي القطر المصرى التى عهدت الولاية عليها لى ساكني الجبلان  
عهد على باشا كانت محدودة على الوجه الآتى :

شمالا — البحر الأبيض المتوسط ؛

شرقا — خط يندىء من نقطة على ساحل البحر الأبيض المتوسط شمالى  
العريش الى أن يلتقى بخليج السويس ويستمر بعد ذلك متابعا ساحل البحر  
الأحمر الى خليج بحسه ؛

جنوبا — خط يبدأ من بحسه فيقطع النيل جنوبى أسوان بقليل ويلتقى  
بالحد الغربى قريبا من الدرجة ٢٤ والدقيقة ٣٠ من خطوط العرض الشمالية ؛

غربا — خط يندىء من عقبة المطر قريبا من رأس الكتائب على ساحل  
البحر الأبيض المتوسط ويهبط فى اتجاه عمودى تقريبا على عمادة خط الطول  
فى الدرجة ٢٦ والدقيقة ٣٠ من خطوط الطول الشرقية لخط زوال ياريس .

وفى الوثيقة رقم ٧ التالية لخريطة السالفة الذكر خريطة أخرى للضاهاة  
بين حدود مصر بمقتضى فرمان التولية مبينة باللون الوردى والحدود الحالية  
المعينة بمقتضى الاتفاق المعقود فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ مع ايطاليا بشأن  
الحدود الغربية مبينة باللون الأخضر .



## الوثيقة رقم ٥

كتاب من حضرة صاحب السعادة الوزير المفوض في الأستانة

بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥ رقم ٣٦٥

الى حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية ومعه ملحقات

### المقوضية الملكية المصرية بالأستانة

حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية

نسلمنا اليوم من وكالة وزارة الخارجية التركية بالأستانة صورة رسمية من الخريطة التي كانت مع فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ والسابق لوزارة الخارجية المصرية طلبها ببرقيتها المؤرخة ٢٠ مايو الماضي ،

فنهج بارسال الخريطة المذكورة مع حضرة عبد الرؤوف حلمى افندى المنقول لديوان الوزارة ويقادر الأستانة غدا .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول عظيم احترامى

تحريرا فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥

وزير مصر المفوض

( حذاية )

## الملحق " ١ " بالوثيقة رقم ٥

كتاب صادر من الاستانة في ٢٢ رجب سنة ١٣٠٩  
من صاحب الفخامة الصدر الأعظم جواد باشا الى رئيس الديوان الهيايوني

إيماء إلى مذكرة عطوفتكم بتاريخ ٣١ رجب سنة ١٣٠٩ التي طلبتم  
فيها عرض خريطة حدود القطر المصري الموجودة بمحفوظات البناي العالي  
على العتبات الشاهانية على أن ترد بالثاني .

أتشرف بأن أبلغ الى عطوفتكم أنه قد سبق إرسال هذه الخريطة بناء على  
الارادة الشاهانية لتكون تحت تصرفكم . ضمن حقبة مختومة كلف بحملها اليكم  
صاحب العزة مظفر بك أحمد باوران صدارتنا العظمى ما

٢٢ رجب سنة ١٣٠٩ ( ٩ شباط سنة ١٣٠٧ )

الصدر الأعظم  
( جواد )

## الملحق "ب" بالوثيقة رقم ٥

كتاب صادر من الأمانة في ٣٠ ذوالقعدة سنة ١٣٢٣  
من صاحب الفخامة الصدر الأعظم فريد باشا الى رئيس الديوان الهيايوني

رذا على المذكرة التي طلبتم عطوفتكم بها البحث عن خريطة حدود ولاية  
مصر السابق ارساها الى عطوفتكم في عهد صدارة المغفور له جواد باشا لعرضها  
على عتبات صاحب الجلالة الشاهانية ، أتشرف بتعريفكم أن البحث عن  
هذه الخريطة في محفوظات الباب العالي أدى الى العثور على وصل من  
عطوفتكم بقيد سبق ارساله اليكم برسم العرض على تلك العتبات . ومع أن  
البحث عنها قد استؤنف بناء على الارادة السنية لم يتم الحصول على خريطة  
تسائلها وهو ما يدعو الى فرض أنها ظلت في محفوظات المسكين الهيايوني .  
وقد لوحظ فيما تقدم انه لم يرد مسألة تعيين الحدود المصرية ذكر ما  
حتى الآن في التبليغات والمكاتبات المتعلقة بالحدودية المصرية لاعتبار أن  
الأراضي التي أدخلت ضمن تلك الحدود معروفة ، ولم تحصل مناقشة ماف مسألة  
تعيين الحدود السابقة الذكر حتى في مجلس الوكلاء ، غير أنه لمناسبة قيام البانحة  
"نور البحر" الى المنطقة الواقعة شمالي (طابه) ومنعا من أن يكون سفر هذه  
البانحة مثارا للتأويل . انعقد ذلك المجلس وتداولت فيه الآراء على اثر وصول  
برقية من أمير اللواء رشدي باشا قومندان موقع العقبة يستفهم فيها عن الأراضي  
التي تعد تلك المنطقة تابعة لها .

٣٠ ذوالقعدة سنة ١٣٢٣ (١٢ كانون لآق سنة ١٣٢١)

الصدر الأعظم  
(فريد)

الوثيقة رقم ٧

خريطة لتفصيل حدود مصر (التيبة بالون الأزدي) يفتنى فرمان كثرية الصادر إلى ساكن الجبان بعد على منا وخط الحدود  
(للون بالون الأخضر) المرسوم في الآن وهو للمناق فيما يخص بالحدود الغربية للاتفاق المرسوم في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥

MAP of EGYPT

Scale 1:2,000,000

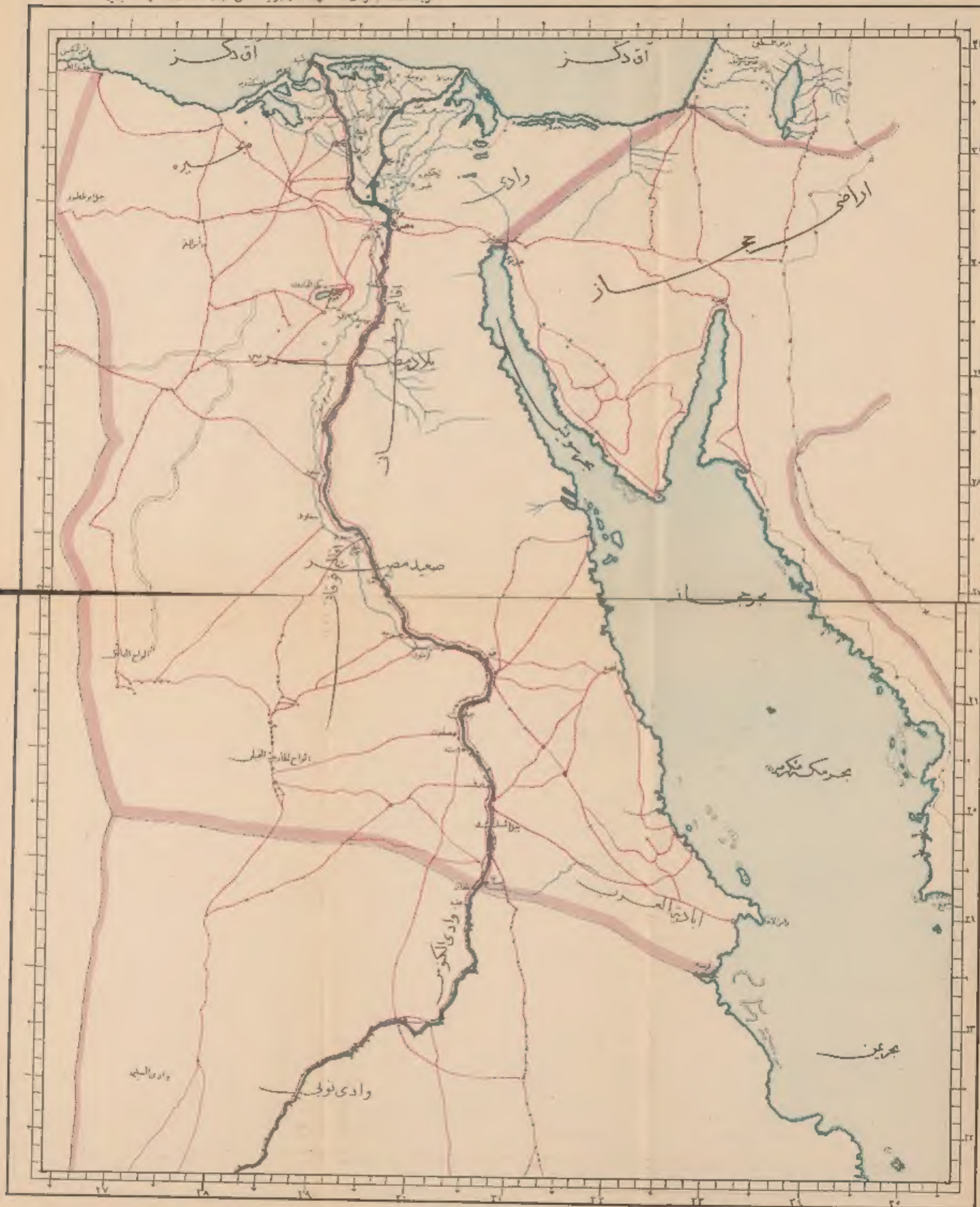
1 inch = 160 miles





# الوثيقة رقم ٦

الخريطة للثقة بالقرمان للشاهان الصادر بئولة ساكن الجبلان محمد علي باشا في ١٣ فبراير سنة ١٨٥٦



ملك الكور التي تسمى مصر الى امتياز ورانت اليه محمد علي باشا مرمومه نوبه اوله في وقت ارسال سوريلان خريطة مرمومه ك صوري اوله مهندسخانه برية مما يوتنه ترسيم اوله في







## فهرست الوثائق

### مقدمة

- الوثيقة رقم ١ — الاتفاق بين مصر وإيطاليا على تعيين الحدود العربية لقطر المصري  
بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ... .. ٢
- الوثيقة رقم ٢ — الترخية الممنوعة باختلاف ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤ الممنوعة بين مصر  
 وإيطاليا ... .. ٧
- الوثيقة رقم ٣ — الترخية الممنوعة على مصر الترخية على الاتفاق الممنوعة بين مصر وإيطاليا  
 في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ... .. ٩
- الوثيقة رقم ٤ — الترخية الممنوعة ليوذلا في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بين حضرة  
 صاحب المذلة أحمد زهير باشا وزير الخارجية وكتاب المذلة لآثاره ونحوه كاسيازو  
 رئيس الوفد السياسي الإيطالي بشأن تخليف الاتفاق الممنوعة بالتاريخ الممنوعة بين مصر  
 وإيطاليا ... .. ١١
- الوثيقة رقم ٥ — كتاب من حضرة صاحب المذلة وزير مصر الممنوعة في الأمانة  
 بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٤ رقم ٢٩٨ المذلة صاحب المذلة وزير الخارجية  
 ودمه سلطان ... .. ١٢
- (١) كتاب صادر من الأمانة في ٢٥ رجب سنة ١٣٠٩ من صاحب المذلة المذلة  
 الأعظم جواد باشا المذلة وزير المذلة المذلة
- (٢) كتاب صادر من الأمانة في ٣٠ تموز سنة ١٣٢٣ من صاحب المذلة  
 المذلة الأعظم جواد باشا المذلة وزير المذلة المذلة ... .. ١٤
- الوثيقة رقم ٦ — الترخية الممنوعة بالمرمان الترخية المذلة صاحب المذلة  
 محمد علي باشا في ٢١ لفران سنة ١٣٥٦ (١٣ فبراير سنة ١٩٤١) ... .. ١٥
- الوثيقة رقم ٧ — ترخية المصاحبة بين حدود مصر (المذلة المذلة المذلة) بفضلي  
 فرمان الترخية المذلة المذلة المذلة المذلة المذلة المذلة (المذلة المذلة  
 المذلة) وهو المذلة المذلة المذلة المذلة المذلة مع إيطاليا في ٦ ديسمبر  
 سنة ١٩٢٤ ... .. ١٦

(الطبعة الأولى ١٩٦٦/١٠٧٦٦/٥٠٠)